مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/26

العراق وجدلية الفيدرالية الثلاثية في تركيا
مقاربة تفكيكية للمكونات التركية والكردية والعربية في عهد أردوغان

أحمد كمال الدين

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق وجدلية الفيدرالية الثلاثية في تركيا: مقاربة تفكيكية للمكونات التركية والكردية والعربية في عهد أردوغان

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

أحمد كمال الدين / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة:

الهوية المهزومة والعودة للجذور

على مدى أكثر من عقدين من حكم حزب العدالة والتنمية (منذ عام 2002)، لم يتوقف النقاش في تركيا حول بنية الدولة وماهية هويتها الوطنية. وفي هذا الفضاء القلق، تبرز فكرة «الفيدرالية الثلاثية» (التركية، والكردية، والعربية) بوصفها واحدة من أكثر السيناريوهات النظرية إثارةً للجدل. ومع أنها لم تتحول يوماً إلى مشروع سياسي رسمي، فإن التحولات الجيوسياسية الإقليمية وصعود سياسات الهوية فرضاها على طاولة القراءة السياسية.

تكتسب هذه الفكرة زخماً خاصاً بالعودة إلى أدبيات «الجمهورية الثانية» وتصريحات رجب طيب أردوغان المبكرة عام 1993؛ إذ قدّم أردوغان حينها رؤية نقدية حادة للمسألة الكردية، معتبراً أن تأسيس الجمهورية عام 1923، على يد مصطفى كمال أتاتورك، قام على قسرية «القومية التركية الأحادية». واقترح آنذاك إمكانية إحياء نموذج «الولايات العثمانية» بوصفه صيغةً مرنة لإنهاء الصراع الداخلي. وقد استغلت المعارضة العلمانية هذا التصريح القديم مؤخراً، وتحديداً حزب الشعب الجمهوري، لاتهام الحزب الحاكم بالسعي إلى تفكيك الدولة القومية وإحياء النفوذ العثماني، تماشياً مع ما تراه المعارضة «أجندات إقليمية مشبوهة». وما يزيد الطين بلة هو الاصطدام المستمر بالباب الرابع (المادة 66) من دستور عام 1982، الذي يعرّف المواطنة بأن «كل من يعيش داخل الحدود التركية فهو تركي»، وهو ما يراه الأكراد طمساً صريحاً لواقع تركيا بوصفها دولةً متعددة القوميات، يمثلون

هم ثقلها الثاني.

التعدد الداخلي خلف قناع الأحادية

تُخفي تركيا، خلف إطارها الدستوري الأحادي القومية، تركيباً اجتماعياً معقداً يضم نحو 36 إثنية مختلفة. ورغم غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة، التي تظل رهينة التقديرات السياسية، تشير الأرقام المتداولة إلى أن الأتراك يشكلون نحو 78% من السكان، والأكراد 14%، بينما تتوزع نسبة الـ 8% المتبقية على أقليات متنوعة، كالعرب، والزازا، والشركس، والأرمن، والآشوريين، وغيرهم.

ومن هذا المنظور، يرى أردوغان أن الفكرة الكمالية، التي تقوم على اعتبار العرق التركي أساساً للدولة، فكرة غير صحيحة، معتبراً أن استيعاب الجميع تحت مظلة مواطنة مرنة هو السبيل الوحيد لتحقيق الهوية الوطنية. وفي حين تظل القضيتان الكردية والعلوية التحدي الأبرز لاستقرار الدولة، يمتلك المكون العربي خصوصية تاريخية؛ فعرب الجنوب يرتبطون بجذور تاريخية تعود إلى الدولة العثمانية، ووجدوا أنفسهم مقسمين بين تركيا وسوريا بعد معاهدة لوزان، قبل أن يتعزز وجودهم بضم لواء إسكندرون عام 1939. واليوم، ومع وصول عددهم إلى نحو 7 ملايين نسمة (بفعل موجات اللجوء بعد عام 2011)، تحولوا من فئة مجبرة على الانصهار في «المجتمع التركي» إلى كتلة ديموغرافية احتواها حزب العدالة والتنمية سياسياً، مستفيداً من التقارب الأيديولوجي والديني، والروابط العائلية، كالأصول العربية لزوجة الرئيس، أمينة أردوغان.

كيف يتأثر العراق مستقبلاً في حال حصول هذه التغيرات؟

إن أي تحرك في رؤية الدولة التركية، وفق منظور الواقعية، نحو اللامركزية أو الفيدرالية القومية لن يقف عند حدود مناطق جنوب شرق الأناضول، بل سيلقي بظلال ثقيلة، مباشرة أو غير مباشرة، على الواقع العراقي مستقبلاً، وذلك من خلال ثلاث مسارات أساسية:

أولاً: إعادة بروز الصراع في «المناطق المتنازع عليها"

يمثل إقليم كردستان العراق، منذ عام 2005، نموذجاً فيدرالياً فريداً تمكن من صياغة سياسات مستقلة عن بغداد، وكانت أنقرة -للمفارقة- شريكاً اقتصادياً وسياسياً رئيسياً للإقليم. وإذا اتبعت تركيا حالياً سياسة «تركيا بلا إرهاب» عبر تسوية تاريخية للقضية الكردية، ولا سيما مع عناصر حزب العمال الكردستاني المحظور (PKK)، من خلال منح أكراد تركيا نوعاً من الإدارة المحلية، فإن ذلك سيعيد صياغة التوازن الديمغرافي والسياسي في شمال العراق.

تمثل المناطق المتنازع عليها في العراق، مثل نينوى، وكركوك، وديالى، التي تتداخل فيها المكونات العربية والكردية والتركمانية، ساحةً محتملة للتأثير المباشر. إذ قد يؤدي ذلك إلى تعزيز الموقف الكردي العراقي ديمغرافياً وسياسياً، في ظل وجود «عمق كردي تركي» معترف به قانونياً، مما قد يدفع باتجاه محاولات جديدة لضم هذه المناطق إلى الإقليم، أو إلى نشوب صراعات عرقية داخلية بين المكونات المختلفة.

ثانياً: إشعال طموحات «الأقاليم الجغرافية والطائفية» في العراق

إن الحديث عن فيدرالية تعترف بالمكونات في تركيا سيعيد فتح ملف الفيدراليات في العراق. ولن يقتصر الأمر على إقليم كردستان، بل سيعيد إحياء مشاريع «الإقليم السني» في غرب العراق و«إقليم البصرة» في جنوبه. وسيتساءل الداخل العراقي: إذا كانت تركيا، ذات المركزية الشديدة، تتجه نحو اللامركزية الاستيعابية، فلماذا نتمسك نحن بمركزية بغداد الضعيفة؟ وقد يقود هذا التفكير، مستقبلاً، إلى تفتيت العراق إلى كانتونات جغرافية وقومية، تفقد فيها الحكومة الاتحادية سيطرتها على الموارد الاقتصادية وآليات توزيعها.

ثالثاً: العراق ساحةً لتصفية الحسابات الإقليمية (السيناريو الأخطر)

يرتبط مستقبل الفيدرالية التركية بالضغط العسكري والسياسي الأمريكي والإسرائيلي على إيران. وفي حال استمر استغلال الأراضي العراقية، وتحديداً إقليم كردستان، لتحريك المعارضة الكردية الإيرانية ضد طهران، فإن العراق سيواجه سيناريو ارتداد عكسي عنيف. وقد تجد تركيا نفسها مجبرة على تسريع وتيرة «الفيدرالية الداخلية» لحماية أمنها من الفوضى المحيطة، بينما يتحول العراق إلى ساحة حرب بالوكالة؛ إذ ستضغط إيران بكل ثقلها لمنع قيام أي كيان كردي متصل جغرافياً بين تركيا وسوريا والعراق، مما يجعل مستقبل الاستقرار السياسي في بغداد رهناً بالتوافق التركي–الإيراني الغائب.

الخاتمة

إن «الفيدرالية الثلاثية» في رؤية تركيا بعد مرور 100 عام، التي يتبناها أردوغان، لم تتجاوز حتى الآن الإطار النظري والتحليلي، وما تزال مجرد رؤية متداولة في أروقة حزب العدالة والتنمية. وفي حال الإصرار على تطبيقها، فإنها ستكون صدىً لزلازل إقليمية كبرى، كسقوط بغداد عام 2003 والحرب السورية عام 2011. ومع أنها تُعد أداةً مهمة لفهم التحولات التركية العميقة، فإن تطبيقها دونه عقبات دستورية وأمنية تركية هائلة. لكن مجرد بقاء هذه الفكرة حية يعني أن الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط باتت مرنة وقابلة لإعادة التشكيل، وأن العراق، كعادته، يظل الرئة الأكثر تأثراً واستجابةً لأي شهيق أو زفير سياسي تطلقه أنقرة.

وبناءً على هذه المعطيات المتشابكة بين الطرفين، يبرز التساؤل: هل يمكن للتقارب الاقتصادي الحالي بين بغداد وأنقرة، مثل مشروع طريق التنمية، أن يمنع تركيا من التدخل في الملفات السياسية العراقية الداخلية، أم أن هواجس الأمن القومي والملف الكردي ستظل دائماً مقدمة على لغة الأرقام والاقتصاد؟

إن الحقيقة التي يطرحها هذا التقرير تقدم فرضية مفادها أن الاقتصاد والأمن خطان متوازيان، قد يتنافسان أو يتقاطعان، لكن الواقع، إذا أمعنا النظر فيه، يكشف أن أنقرة لا ترغب في اختيار أحدهما، وإنما تعمل على توظيفهما معاً بوصفهما أداتين لخدمة هدف واحد.

ففي مشروع «طريق التنمية»، ترى تركيا أن المشروع لم يعد مجرد

حبر على ورق أو لقاءات بروتوكولية؛ فوفقاً لإعلانات وزارة النقل العراقية، انتقل المشروع فعلياً من مرحلة التصاميم الأولية إلى مرحلة التصاميم التفصيلية، في حين شارف ميناء الفاو، وحده، على إنجاز 85% من أعماله. وحين اندلعت أزمة مضيق هرمز مؤخراً، سارعت أنقرة إلى الترويج للمشروع بوصفه بديلاً استراتيجياً لتأمين خطوط الطاقة وحركة التجارة. ويمنحنا هذا السلوك إشارة واضحة إلى أن تركيا لا تنظر إلى هذا الطريق بوصفه مجرد صفقة تجارية عابرة، بل باعتباره ورقة نفوذ جيوسياسي تضعها في قلب خرائط التجارة العالمية. وبمعنى آخر، فإن الاستثمار نفسه يمثل أداة نفوذ لا غنى عنها. إلا أن الجانب العراقي لا يزال يعاني من مشكلاته الداخلية في التوصل إلى اتفاق مع إقليم كردستان بشأن تحديد مسار طريق التنمية.

من حسن حظ العراق أن تركيا اتخذت قرارات صارمة لحل مشكلتها الأمنية مع حزب العمال الكردستاني، التي ظلت من المشكلات العالقة منذ عقود طويلة، والمتمثلة في بدء عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) تسليم أسلحتهم. وقد جاءت هذه الخطوة بعد جهد تفاوضي مستمر مع عبد الله أوجلان، إلى جانب مواجهة جملة من الانتقادات من الأحزاب المعارضة. كما رفضت تركيا أي إشراف دولي أو تدخل إقليمي في حل مشكلتها مع حزب العمال الكردستاني، وأصرت على إدارة الملف داخلياً، باعتباره مشكلة داخلية لا بد من حلها داخلياً. ويعكس ذلك حقيقة ثابتة، وهي أن تركيا، حين يتعلق الأمر بما تراه تهديداً وجودياً لأمنها القومي، تتمسك بإدارة الملف وفق رؤيتها الخاصة. كما أن القواعد العسكرية التركية المنتشرة في شمال العراق منذ ربع قرن

لم تُطرح يوماً على طاولة نقاش مشروع «طريق التنمية»، ولا يبدو أنها ستُطرح قريباً للنقاش في المستقبل.

إن التقارب الاقتصادي يقلص بالفعل من احتمالات التصعيد الأمني بين البلدين؛ فأنقرة تمتلك اليوم تبادلاً تجارياً ضخماً مع العراق، تصل قيمته إلى سبعة عشر مليار دولار، مما يمنحها مصلحة حقيقية في استقراره. وهذا ما يفسر ربط أردوغان المباشر بين الحفاظ على الاستقرار في العراق وأهمية مشروع «طريق التنمية»، وهو ما برز إبان أزمة مضيق هرمز، ومن جهة أخرى، قطع الطريق أمام أطماع الكيان الصهيوني في إنشاء ممر اقتصادي منافس لهذا المشروع الاستراتيجي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org